القتال في سورية يطيح بندر من الاستخبارات السعودية «إسرائيل» تواصل استعداداتها الجوّية للحرب على إيران

أجمعت الصحافة العربية أمس على أن فشل بندر بن سلطان في جعل القتال الدائر في سورية يعود بمنافع سياسية إقليمية كبيرة على المملكة العربية السعودية، أدّى إلى ترحيله عن رئاسة الاستخبارات السعودية. إذ كتبت «وول ستريت جورنال» الأميركية أنه في فبراير/شباط الماضي، هُمّش بندر باعتباره المسؤول عن جهود المملكة العربية السعودية لتسليح «المتمرّدين» الذين يقاتلون للإطاحة بالرئيس الأسد وتمويلهم، إذ اختفى عن الأنظار طوال الأشهر الماضية بعد أن وردت تقارير بخضوعه لعملية جراحية في الكتف.

فيما اعتبرت «فايننشال تايمز» البريطانية أنّ إقالة بندر من منصبه، تظهر سعي الرياض إلى صوغ سياسة إقليمية أكثر قوّة.

وإذا كانت الصحف الروسية والبريطانية قد أفردت مساحات لتقارير عن الأزمة الأوكرانية، فإن الصحف العبرية ركّزت على جمود المفاوضات بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل»، فيما سلّطت صحيفة «هآرتس» الضوء على استعدادات سلاح الجو في الجيش الصهيوني، لأي حرب طارئة مع... إيران.

THE WALL STREET JOURNAL. WSJ

«وول ستريت جورنال»: الحرب في سورية تطيح بندر من الاستخبارات السعودية

اهتمّت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية بخبر إقالة رئيس الاستخبارات السعودية الأمير بندر بن سلطان، الذي خدم كسفير للمملكة العربية في واشنطن طوال أكثر من 20 سنة، قبل أن يعينه الملك عبد الله رئيساً للاستخبارات في يوليو/تموز 2012، الخطوة التي كانت تشير إلى نية الرياض تكثيف مشاركتها في سورية.

وتشير الصحيفة الأميركية إلى أنه في فبراير/شباط الماضي، هُمّش بندر باعتباره المسؤول عن جهود المملكة العربية السعودية لتسليح «المتمرّدين» الذين يقاتلون للإطاحة بالرئيس الأسد وتمويلهم، إذ اختفى عن الأنظار طوال الأشهر الماضية بعد أن وردت تقارير بخضوعه لعملية جراحية في الكتف.

وقال دبلوماسيون أوروبيون، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إن استراتيجية المملكة العربية السعودية لدعم جماعة «التمرّد السورية» في مواجهة نظام الرئيس بشار الأسد فشلت، لأنّ الولايات المتحدة لم تفعل ما يكفي لدعم المعارضة السورية.

وعمل السعوديون نحو تسليح أكبر للمقاتلين السوريين، لكن الولايات المتحدة رفضت اقتراحاً سعودياً حول خطة لنقل الصواريخ مضادة للطائرات وأسلحة ثقيلة أخرى إلى «المتمرّدين»، بسبب مخاوف من المقاتلين المرتبطين بتنظيم القاعدة والذين يمكن أن يضعوا أيديهم على الأسلحة.

ويقول ديفيد أوتاواي، مؤلف كتاب «رسول الملك: الأمير بندر بن سلطان وعلاقات أميركا المتشابكة مع السعودية»، إن فشل استراتيجية الأمير بندر أصبحت مصدر قلق لدى القادة في الرياض الذين وجدوه يغالي في وعوده من دون نتائج حقيقية.

وأضاف: «أعتقد أن الملك عبد الله والأمير محمد بن نايف وزير الداخلية، أصبحا قلقين حيال أسلوب تعامل الأمير بندر مع الحرب في سورية، وعواقبها السلبية المحتملة على المملكة»، مشيراً إلى أن بن نايف أنحى بندر، ليصبح الشخصية الرئيسية في ما يتعلق بالسياسة تجاه سورية منذ فبراير/شباط الماضي.

وتقول الصحيفة إن بن نايف حظي بإشادة واسعة النطاق لجهوده في القضاء على تنظيم القاعدة داخل المملكة العربية، كما أنه يتمتع بعلاقات جيدة مع المسؤولين الأميركيين. إذ إن توليه المسؤولية يعكس تحولاً على صعيد المصالح الأميركية في الصراع السوري، لأن كلا من الأميركيين والسعوديين يركزون على نحو متزايد على التصدّي للجماعات المقاتلة في سورية، ممّن على صلة بتنظيم القاعدة. فيما أنهم باقين على دعمهم القوى لـ«تلمتمرّدين» الذين يقاتلون للإطاحة بنظام الأسد.

FT FINANCIAL TIMES

«فايننشال تايمز»: إقالة بندر تظهر سعي الرياض إلى صوغ سياسة إقليمية أكثر قوّة

قالت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية إن تعيين اللواء يوسف الإدريسي رئيساً للاستخبارات السعودية بدلاً من الأمير بندر بن عبد العزيز، يأتي بعد فشل الثاني في سورية، والعلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة، مشيرة إلى أن المساعدات المالية والعسكرية الهائلة التي ضختها السعودية لـ«المتمردين» في سورية، لم تفلح في إمالة موازين القوى في الحرب الأهلية لصالح قوى «التمرد».

وترى الصحيفة إن إقالة بندر تسلط الضوء على سعي الرياض إلى صوغ سياسة إقليمية أكثر قوة وسط معارك إقليمية بالوكالة مع إيران حول الهيمنة على المنطقة، ووسط تساؤلات حول استراتيجية الرياض في سورية، قال محللون إن منصب بندر كان في خطر منذ أشهر.

وتشير الصحيفة إلى أن نزوح السعوديين إلى سورية للانضمام إلى «المتمردين الجهاديين»، أضاف مخاوف واسعة بشأن تطرّف قضية «المتمردين»، وأثار احتمالات بعواقب سلبية داخل المملكة، التي عملت طوال العقد الماضي على إخماد التمرّد الداخلي، ورداً على ذلك، أصدرت الرياض، هذا العام، تشريعاً يمنع السعوديين من الانضمام إلى «الجهاد» في سورية.

وسلّطت الصحيفة الضوء أيضاً على وزير الداخلية محمد بن نايف، الذي تولى مسؤولية متابعة السياسة في سورية قبل شهرين، مشيرة إلى إصدار مرسوم ملكي، في وقت سابق من هذا الشهر، ينفي عودة الأمير بندر إلى عمله بعد فترة نقاهة طبية من عملية أجراها في الكتف.

НЕЗАВИСИМАЯ

«نيزافيسيمايا غازيتا»: واشنطن ترى في سلافيانسك يدَ موسكو

كتبت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية أن الاستيلاء على مركز الشرطة في مدينة سلافيانسك في مقاطعة دونيتسك، أثار رداً شديداً في إدارة أوباما، إذ يلمّح المسؤولون فيها إلى أن موسكو تحاول استخدام سيناريو القرم في أقاليم جنوب شرق أوكرانيا الناطقة باللغة الروسية.

وتقول الصحيفة إن مدير الاستخبارات المركزية الأميركية زار كييف متنكراً بحسب معلومات غير مؤكدة. ولم تكن العملية الخاصة لإعادة السيطرة على مدينة سلافيانسك لتبدأ إلا بإيعاز منه، الأمر الذي يجعل عقد اللقاء الرباعي (روسيا والولايات المتحدة وأوروبا وأوكرانيا) موضع شك.

وكانت وزارة الخارجية الروسية قد حذرت من إفشال اللقاء المذكور في حال استخدام القوة ضد سكان جنوب شرق أوكرانيا. وأعرب وزير الخارجية الأميركي جون كيري خلال مكالمته الهاتفية مع نظيره سيرغي لافروف عن قلقه من أعمال مقاتلين يوم الاستيلاء على مركز الشرطة الأوكرانية في سلافيانسك، مشيراً إلى أنهم يرتدون زياً كان يرتديه العسكريون في القرم، ولديهم، بحسب كيري، الأسلحة نفسها التي كان العسكريون الروس يحملونها في القرم، لكنه لم يستطع تقديم شيء ملموس، واكتفى بالقول إن على روسيا أن تسحب قواتها من الجنوب الشرقي. وتنقل الصحيفة عن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية آلكسندر لوكاشيفيتش قوله إن لافروف لفت انتباه كيري إلى تجاهل سلطات كييف لمصالح السكان الأوكرانيين الناطقين باللغة الروسية وعجزها عن استقطاب القوى السياسية الرئيسية إلى عملية صوغ الدستور الجديد.

TIMESONLINE

«تايمز»: كان على كييف أن تتصرف مبكراً ضدّ التظاهرات الموالية لروسيا

قالت صحيفة «تايمز» البريطانية، إنه بعد أيام من التردّد وتوجيه إنذارين إلى الموالين لروسيا في أوكرانيا، اتخذت الحكومة الأوكرانية قراراً باختبار قدرة الرئيس الروسي فلاديمير بويتن على ضبط أعصابه.

ونقلت الصحيفة عن مارك جيلوتي الخبير الأميركي والمتخصّص في الشؤون العسكرية الروسية في جامعة نيويورك، إنه كان الأجدر بكييف أن تتصرف مبكراً ضدّ التظاهرات الموالية لروسيا لأن نتائجها ستكون أقل كارثية من إطلاق تهديدات وعدم تنفيذها.

وأوضح غيلوتي، في مقتطفات نقلها موقع هيئة الإذاعة البريطانية عن الصحيفة، أن سبب عدم قيام السلطات الأوكرانية باتخاذ خطوات حازمة ضد المتظاهرين يعود إلى تهديد روسيا بزجّ البلاد في معركة، لا سيما أن بوتين حشد 40 ألف جنديّ على الحدود بين البلدين.

ورأى المحلل الأميركي أن هذا الأمر قد تغير الآن وما على كييف إلا أن تأمل بأن تكون تهديدات روسيا مجرد مغامرة وبالونات اختبار.

the guardian

«غارديان»: واعظان إسلاميان يستخدمان الميديا الاجتماعية للحثّ على «الجهاد» في سورية

ذكرت صحيفة «غارديان» البريطانية أن دراسة أكاديمية أجراها باحثون في كلية «كينغ كولدج» في لندن، توصلت إلى أن اثنين من رجال الدين الإسلامي المتشدّدين، يقومان بنشاط إلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تشجيع المقاتلين الراغبين في الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد على ذلك.

وكشف الباحثون عن كيفية تسخير وسائل الإعلام الاجتماعية من قبل شبكة من الوعاظ المتشددّين من أجل توجيه المسلمين في بريطانيا ودول أوروبية أخرى إلى «الجهاد» في سورية.

ومن خلال دراسة ما ينشر على موقعَيْ «فايسبوك» و«تويتر» من قبل معارضين محدّدين، ومن يتابعون الصراع من الخارج إلى جانب متابعة حساب رجلي الدين، يقول الأكاديميون أنهما استطاعا تقديم نافذة فريدة لعقول المقاتلين الأجانب الغربيين والأوروبيين في سورية.

ويقول التقرير إن هذين الرجلين هما أحمد موسى جبريل المقيم في أميركا، والواعظ الأسترالي موسى سيرانونياو، ويتحدّث كلاهما الإنكليزية ويقيمان في الغرب.

وتقول «غارديان» إنه على رغم عدم وجود دليل يشير إلى أن هذين الشخصين متورطان في تسهيل تدفق المقاتلين الأجانب إلى سورية أو أنهما ينسقان نشاطهما مع منظمات «جهادية»، فإنهما يلعبان دور «المصفقين» أي المشجعين على «الجهاد». وتوصل الباحثون إلى أنه من الواضح أنهما شخصان مهمان تعتبر رسائلهما السياسية والمعنوية جذابة لعددٍ من المقاتلين الأجانب.

Online TRT

«هآرتس»: «إسرائيل» تواصل استعداداتها للحرب على إيران بـ«عمالقة الصحراء»

قالت صحيفة «هآرتس» العبرية إن تشكيل الطيران «الإسرائيلي» المكلف تزويد الوقود للطائرات الحربية في الجو يواصل القيام بتدريبات مكثفة، هدفها الاستعداد لتزويد الطائرات بالوقود، وتمكينها من مواصلة التحليق لمسافات طويلة خلال الحرب.

ويتفق ذلك، كما رجحت الصحيفة العبرية، مع تصريحات وزير الدفاع موشيه يعالون، الذي قال: «إن إيران تحظى بالاهتمام الأول في سلّم التهديدات الأمنية»، موضحة أن هذا يعني استمرار الاستعدادات في سلاح الجو لعمليات بعيدة المدى، ما يحتم تزويد الطائرات الحربية، وطائرات الشحن من طراز «كرناف» و«شمشون»، بالوقود في الجو.

ويتولى مهمة تزويد الوقود للطائرات تشكيل الطائرات المسمى «عمالقة الصحراء» الذي ينطلق من مطار «نباطيم». كما نشر خلال السنوات الأخيرة أن «إسرائيل» استثمرت قرابة 11 مليار شيكل في الاستعداد لهجوم محتمل على إيران.

وانعكس ذلك في تكثيف التدريب على الطيران لساعات طويلة، وتزويد الطائرات بالوقود في الجو، والتحليق لمسافات طويلة.

وعلى رغم الأزمة المالية التي اضطرت الجيش «الإسرائيلي» إلى إلغاء وحدات مدرعات في الجيش الاحتياطي، إلاّ أن نشاط «عمالقة الصحراء» ليس مشمولاً في خطة التقليص ولا يجري التفكير بذلك، بحسب ما قاله أحد قادة الجيش.

وأجرى هذا التشكيل في الأسابيع الأخيرة تدريبات أخذت في الاعتبار تهديدات منظومات الدفاع الجوي. وقال قائد تشكيل «عمالقة الصحراء» ليس مشمولاً في خطة التقليص ولا يجري التفكير بذلك، بحسب ما قاله أحد قادة الجيش. العقيد نير آن: «إن مجال التهديد أصبح أبعد، ولذلك فهم الجيش أنه يجب الاستثمار في عمليات تزويد الوقود في الجو، من كافة النواحي، المالية والعملية والتدريبية».

ynet

«يديعوت أحرونوت»: اليمين يطالب نتنياهو بوقف الاتصالات فورا مع الفلسطينيين

قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، إن الجيش «الإسرائيلي» أعلن حالة التأهب في الخليل، استعداداً للاحتفالات الكبيرة التي تجري بمناسبة «عيد الفصح اليهودي»، وذلك على خلفية العملية التي أسفرت عن قتل ضابط استخبارات في الشرطة «الإسرائيلية» منذ أيام.

ويقيم المستوطنون جانباً من الاحتفالات قرب ما يسمونه «بيت السلام» الذي استولى عليه في الحي العربي في المدينة، وسمح يعالون للمستوطنين بدخوله عشية «الفصح».

وأوضحت «يديعوت» أن اليمين «الإسرائيلي» وقادة المستوطنين استغلوا مقتل ضابط الاستخبارات «الإسرائيلي» للمطالبة بوقف الاتصالات فوراً مع السلطة الفلسطينية، والامتناع عن إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين.

وطالب رئيس مجلس مستوطنات الضفة الغربية، أبي روئيه، حكومة بنيامين نتنياهو بوقف المفاوضات، مدّعياً أنّ من وصفهم بـ«المخربين» يستمدّون القوة من التردّد «الإسرائيلي» لتنفيذ عمليات قاتلة، بينما تجري حكومة «إسرائيل» هذه الأيام اتصالات مع الفلسطينيين فقط كي يوافقوا على الجلوس معها حول طاولة المفاوضات.

هل روسيا مستعدة للذهاب حتى النهاية في أوكرانيا؟

■ عامر نعيم الياس*

بدأت العملية الأمنية للقوات الأوكرانية الموالية للغرب وواشنطن في شرق البلاد، الذي يشهد تحرّكات موالية لروسيا في سيناريو مشابه لما حدث في شبه جزيرة القرم. عملية أمنية لكييف هدّد خلالها فاسيل كروتوف، المسؤول الثاني في جهاز الاستخبارات الأوكراني، مَن سمّاهم بالانفصاليين الموالين لروسيا، «بالتصفية» إذا لم يلقوا أسلحتهم، تهديد جاء في إطار التحرك العسكري لكييف الذي ما كان ليتم لولا أمر عمليات مدير الاستخبارات المركزية الأميركية جون برينان، ومباركة البيت الأبيض أمس «لتحرّك سلطات كييف المشروع لفرض الأمن والنظام في البلاد».

روسيا من جهتها تحرّكت، أبلغ الرئيس فلاديمير بوتين أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون بأنه يريد أن تدين المنظمة الأممية العملية العسكرية «غير الدستورية» التي تشنّها أوكرانيا ضدّ المواطنين الروس في شرق البلاد، كما أبلغ المستشارة الألمانية آنجيلا ميركل خلال اتصال هاتفي أمس بأن «التصعيد العدواني للنزاع الأوكراني يضع البلاد على حافة الحرب الأهلية»، تصريح كرّره رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيديف.

حرب التصريحات والمواقف بين موسكو من جهة، وكييف وواشنطن من جهة أخرى، تأتي قبيل اجتماع الرباعية (الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي، كييف) المقرر اليوم حول أوكرانيا، إذ من الواضح أن الأطراف المتصارعة تحاول رفع نبرتها بهدف الخروج بأفضل نتيجة من المفاوضات، موسكو تريد الفدرلة، أو الاتفاق حول تقاسم السلطة كما جرى قبيل الانقلاب على يانكوفيتش، وواشنطن تريد وأد التمرد الموالي لروسيا في شرق أوكرانيا، ومقايضة العقوبات على روسيا بوجود السلطة الحالية في كييف، تباعد في الواقف وصراع يطرح جملة تساؤلات: هل الكرملين على استعداد للذهاب حتى النهاية في أوكرانيا؟ ألا يدرك سيد الكرملين تداعيات الصدام مع واشنطن والاتحاد الأوروبي سياسياً واقتصادياً؟ أم أن موسكو ستتجاهل كل المخاطر المترتبة على هذا التصعيد؟ هل تستطيع الولايات المتحدة وأوروبا فرض عقوبات ذات تأثير على روسيا؟

تعقّد الوضع في شرق أوكرانيا ودخلت لعبة كسر العظم بين موسكو وواشنطن مرحلة حساسة مفتوحة على كافة الاحتمالات بما فيها تحويل أوكرانيا إلى ساحة للصدام في حال لم يُستجاب للمطالب الروسية والتي تتمحور حول الفدرلة. نظام سياسي يسمح لموسكو بتحقيق أمرين: الأول، السيادة المحدودة، أو بمعنى آخر السلطة المبتورة لكييف على أوكرانيا بهدف منعها من الانسياق الأعمى وراء الغرب. والثاني، ضمان مصالح موسكو في أوكرانيا عموماً وشرقها خصوصاً، إذ تسمح «الفدرلة لموسكو بالتحكم في القسم الشرقي من أوكرانيا سياسياً واقتصادياً»... تنقل «ليبراسيون» الفرنسية عن آن دوتينغي الباحثة في مركز الدراسات والأبحاث الدولية «CERI».

مما لا شك فيه أن البيت الأبيض لا يريد الانحناء أمام الكرملين كما حدث في القرم، مستغلاً الانقسام في أوكرانيا من جهة، ومن جهة أخرى قربها من روسيا وما يشكله تفجير الأوضاع فيها من استنزاف لموسكو على المدى الطويل، لكن هنا وفي هذه النقطة بالذات تستند الإدارة الأميركية على مفهوم «الدولة الإقليمية» التوصيف الغريب للرئيس الأميركي باراك اوباما لروسيا، دولة بالمفهوم الأميركي لا تستطيع المواجهة حتى النهاية في أوكرانيا، تلوّح بالقوة وتنشر جنودها على الحدود مع أوكرانيا لكن لا تستخدمها.

عام 1997، وفي عهد الرئيس الضعف في تاريخ روسيا، بوريس يلتسين، أقرت العقيدة الأمنية للبلاد وجاء فيها «ضرورة حماية المواطنين الروس في أي بقعة من بقاع العالم»، واليوم وفي عهد الرئيس بوتين لم تختلف الأمور نهائيا، ركز خلال خطاب ضم القرم على الأمر ذاته، والذي يعد في صلب الموقف الروسي ممّا يجري اليوم في شرق أوكرانيا، كما أنه عامل من عوامل التدخل في أوكرانيا والتي تتلخص بالتالي:

- حق حماية المواطنين الناطقين باللغة الروسية في شرق أوكرانيا بكل الوسائل المتاحة.

- الخطاب الروسي حول أوكرانيا يركز على عدم قدرة السلطات الحاكمة في كييف على الحكم وضمان أمن البلاد.

- الخطاب الروسي تجاه أوكرانيا يقوم أيضاً على مبدأ حماية الشعب الشقيق في أوكرانيا.

تقول «ليبراسيون» الفرنسية إن «القادة الروس مستعدون للذهاب حتى النهاية في أوكرانيا إذا لم يحصلوا على ما يريدون. هم يعتقدون أن تكاليف سياستهم في أوكرانيا لن تكون مرتفعة». في المقابل تحاول «لوفيغارو» الفرنسية شرح الأمر من بوابة الاقتصاد والانقسام الأوروبي، إذ تقول: «الجبهة الجديدة التي فتحها فلاديمير بوتين تركت الفرنسيين في مواجهة مأزق استراتيجي فأوروبا منقسمة» مضيفةً إن الهدف الأول للضغط الروسي والتلويح بورقة الغاز هي ألمانيا التي تستورد 40 مليار متر مكعب، بمعنى آخر ثلث الغاز المصدر من غاز بروم إلى الاتحاد الأوروبي.

إذاً، نحن هنا أمام عامل آخر من عوامل القلق الأوروبي الذي سينعكس ضغطاً على واشنطن وبعض حلفائها المندفعين كالرئيس الأقل شعبية في تاريخ الجمهوريات الفرنسية فرانسوا هولاند، ولعلٍ في كلام وزير المالية الألماني فولفغانغ شويبله، ما يختصر عدداً من إشارات الاستفهام ويوصّف الواقع بدقة، إذ قال: «على الغربيين عدم جعل الأمور صعبة بالنسبة إلى روسيا».

*كاتب سوري

جون كيري... قفٌ بحزم

ترجمة: ليلى زيدان عبد الخالق

حان الوقت كي يحزم وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية موقع بلاده في عملية السلام في الشرق الأوسط.

كتب: زبغنيو بريجينسكي، فرانك كارلوتشي، لي هاملتون، كارلا أ. هيلز، توماس بيكرينغ، وهنري سيغمان

لا بدّ أن نشيد بالجهود غير العادية المبذولة من قبل وزير الخارجية الأميركية بهدف إحياء مفاوضات السلام «الإسرائيلية» ـ الفلسطينية، والدعم القوي الذي لاقته هذه المبادرة من الرئيس باراك أوباما. نحن نتفهم أهمية هذه الجهود والأولوية التي أعطاها كيري لها، ونؤمن ـ من ناحية أخرى ـ بأن السرّية التي أحاط بها كيري المفاوضات، لا يجوز أن تمنع التعبير عن قوّة بعض المواقع الأميركية الأساسية وعلنيتها:

المستوطنات: إن رفض الولايات المتحدة التوسع في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة من قبل الحكومة «الإسرائيلية»، باعتبار أن هذا التوسع «غير شرعي» و«غير مفيد»، يؤكد مدى تدميرية هذا الفعل. كذلك فإن هذا لا يبدّد الانطباع بأنه علينا تقبّل هذا الواقع على رغم الاعتراضات البلاغية الكثيرة عليه. فالتلويح بوقف العملية الدبلوماسية في وقت معين، إلى حين التزام «إسرائيل» شروط القانون الدولي والاتفاقات السابقة، سيؤدي حكمًا إلى إلقاء اللوم على الجهة المعنية بخرق هذه القوانين.

التحريض الفلسطيني: يُتّهم رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو بتهمة الكيل الدائم بمكيالين إزاء كل المطالب الفلسطينية التاريخية، والتي تقف في وجه القبول «الإسرائيلي» بقيام دولة فلسطينية. ويجاهر حزب الليكود كما غيره من الأحزاب «الإسرائيلية» السياسية ـ بشأن الادّعاءات «الإسرائيلية» ـ بشرعية سيطرته على كامل فلسطين، بتسمية الضفة الغربية منطقة «متنازع عليها» بدلاً من أراض محتلة. علاوةً على ذلك، تصرفت الحكومات «الإسرائيلية» المتعاقبة حيال هذه المطالبات بإقامة المزيد من المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية وجميع أنحاء الضفة الغربية.

من المؤكد أن «التحريض» في الخطاب الفلسطيني يكاد لا يُقارن بالتحريض «الإسرائيلي» على المصادرة الفعلية للأراضي الفلسطينية. وإذا كانت الولايات المتحدة غير مستعدة للاعتراف بذلك، سيكون الأمل في نجاح هذه المحادثات ضئيلاً جداً، الأمر الذي يعتمد الآن على قوة النفوذ السياسي الأميركي والتصميم على استخدام هذا النفوذ، شرط توافر بوادر حسن النيّة من الطرفين.

يهودية دولة «إسرائيل»: «إسرائيل» هي دولة يهودية لأن غالبية سكانها هم من اليهود، فالدين اليهودي وأيام الأعياد التاريخية والوطنية يهودية، كذلك فإن لغتها هي العبرية. لكن مطالبة «إسرائيل» بضرورة اعتراف الفلسطينيين بأن هذه الأرض كانت وستبقى الوطن القومي للشعب اليهودي، يُقصد به الموافقة على استبدال الشعب العربي الفلسطيني بالشعب اليهودي، ويزيد أيضًا من مخاوف العرب إزاء استمرار المعاملة التمييزية للمواطنين العرب في «إسرائيل».

يبدو أن «الإسرائيليين» محقون في الإصرار على ضرورة اعتراف الفلسطينيين بشرعية دولة «إسرائيل»، وهذا ما سبق أن أعلنوه على التوالي عامَيْ 1988 و1993. غير أنه لا يحق لهم ـ في المقابل ـ مطالبة الفلسطينيين بالتخلي عن وطنيتهم الخاصة بهم، وعلى الولايات ألا تكون طرفًا في تحقيق مثل هذا المطلب. بل إن اعتراف الفلسطينيين بـ«إسرائيل» كدولة يهودية، يكون في مقابل منح مواطنيها غير «الإسرائيليين» حقوقًا وطنية كاملة ومتساوية.

أمن «إسرائيل»: أعطت الولايات المتحدة انطباعًا بأنها تسمح بإقامة دولة يهودية آمنة تبسط سيطرتها على كامل حدود فلسطين وعلى وادي الأردن. رفض عدد من رؤساء الوكالات الاستخباراتية السابقة وخبراء الأمن في البلاد هذه الصيغة المقترحة لأمن «إسرائيل»... وقد صرّح رئيس الاستخبارات «الإسرائيلي» السابق قائلاً: «ليس أمامنا سوى التلاعب».

إن مصادرة «إسرائيل» غير القانونية لأراضي الغير يقلّل من استقرار أمنها. هذا الاستيلاء غير القانوني يفاقم من إحساس العرب بالظلم الذي ولّدته ممارسات «إسرائيل» على مدى أكثر من نصف قرن، ويهدّد كل يوم بتجدّد العنف. لن يقوم أي زعيم فلسطيني بتوقيع اتفاق سلام ينطوي على تنازل موقت أو حتى بعيد الأمد، ما يعوّق إمكانية التوصل الى اتفاق من شأنه إنهاء الاحتلال «الإسرائيلي». غير أن التحسن الهامشي في أمن «إسرائيل» الذي تؤمّنه المطالب «الإسرائيلية» التوسعية ـ بالكاد. يستطيع تبرير القهر والحرمان الناتج عن رفض «إسرائيل» منح هؤلاء المواطنين حق المواطنة في الدولة اليهودية.

شروط اتفاق السلام التي تقدّمت بها حكومة نتنياهو سواء في ما يتعلق بالأراضي، والحدود، والأمن، والموارد واللاجئين أو موقع عاصمة الدولة الفلسطينية، تتطلب بعض التنازلات عن الأراضي الفلسطينية وتحقيق سيادة الأراضي الواقعة على خط السادس من حزيران/يونيو عام 1967. إنها «تنازلات مؤلمة»، فيما لم يَعِد نتنياهو بالمقابل بأيّ تنازلات من جانب حكومته، وذلك في خطابه الشهير أمام الكونغرس الأميركي في أيار/مايو 2011.

تقع كل هذه المطالبات على الجانب الفلسطيني من الخط. وعلى رغم أن خطة التقسيم في الأمم المتحدة قد اعترفت بملكية الفلسطينيين النصف الكامل من الأراضي المخصّصة لهم، وذلك في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، وهي خطوة غير مسبوقة سُجّلت للرئيس السابق شمعون بيريز، غير أنها لم تطالب بمكعب واحد من الأراضي الواقعة ما بعد خط السادس من حزيران 1967.

إن جهود نتنياهو اللامتناهية لتحقيق التوازن بين المطالب «الإسرائيلية» والفلسطينية، وإصراره الدائم على التقسيم غير العادل بين الفريقين والذي يمنح «إسرائيل» الكثير ممّا يرد على جدول أعمالها التوسعية الاستيطانية، والتي تتجاوز 78 في المئة من ممتلكات الفلسطينيين، كل ذلك غير مقبول سياسيًا وأخلاقيًا. لا يجوز أن تكون الولايات المتحدة طرفًا في جعل كل هذه الجهود حيّز التنفيذ، لا في جزيرة القرم ولا حتى في الأراضي الفلسطينية.

ما زلنا لا نعلم مدى التقدّم الذي أحرزته الأطراف المتحاورة قبل انقطاع المحادثات في الآونة الأخيرة، والتي تمحورت هذه المرة حول قضية الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين. لكننا مقتنعون أنه مهما تباعدت وجهات النظر بين المتحاورين، فلا تزال أمامهم الفرصة سانحة للوصول إلى حلّ... وإذا ما أجادت أميركا لعب دورها السياسي والأخلاقي، فستفضي محادثات السلام إلى خواتيم ناجحة ومبشّرة، بدل أن تبقى قابعة في صمتها وغموضها.

المؤلفون هم من كبار مستشاري مشروع الشرق الأوسط الأميركي، وهم علي التوالي، مستشار الأمن القومي، وزير الدفاع الأميركي الأسبق، الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، الممثل التجاري الأميركي السابق، الوكيل السابق لوزارة الخارجية للشؤون السياسية ورئيس مشروع الولايات المتحدة / الشرق الأوسط.